السلب والنهب الاقطاعي تطور التجارة والصناعة وجعل من غير الممكن الانتقال إلى علاقات الانتاج الرأسمالية»[٢٢]. وقد وصف أنجلز السيطرة العثمانية بأنها، «ككل سيطرة شرقية، لا تنسجم بالفعل مع المجتمع الرأسمالي، ولم تكن القيمة الزائدة المكتسبة مضمونة بشكل ما، أمام قبضة الحكام الطغاة المستكلبين. إذ كان معدوماً أول وأهم شرط من شروط العمل لأصحاب المشروع البرجوازي، وهو صيانة شخصية التاجر وممتلكاته»[٢٣]. في هذا الاطار الذي عبرّ عنه انجلز، اتسم تطور الصناعة والتجارة بالضعف والبطء الشديدين. فالصناعات السائدة هي الحرفية الطائفية (المقصود هنا طوائف الحرف)، والتي تعتمد بشكل أساسي على العمل اليدوي. ورغم أن المدن الكبرى في الولايات العربية، كانت «أكبر وأشهر مراكز الصناعة الحرفية»[٢٤]، وكان العديد من صناعاتها يصدّر لاوروبا حتى القرن الثامن عشر، فإن هذه الصناعات قد ازيحت بعد الثورة الصناعية حتى من الأسواق المحلية للولايات العربية[٢٥].

وفي أواخر العهد العثماني، لم تتجاوز نسبة العاملين في الصناعة والتجارة ١٠ – ١٥٪[٢٦] من مجموع سكان ولاية سوريا، وغالبية هؤلاء كانت تعمل بالتجارة. وفي هذا الصدد، يشير السباعي إلى أنه كان من النادر وجود مصانع تستوعب أكثر من مئة عامل، وإن وجدت فإن تجهيزها كان ضعيفاً، وبالتالي كانت انتاجيتها منخفضة[٢٧]. ويضيف، أيضاً، بأن السمة الأساسية للانتاج الصناعي الوطني، كانت حرفية منزلية؛ حيث الرساميل الضئيلة وأدوات الانتاج البسيطة، والتقسيم البدائي للعمل والانتاجية الضعيفة، وكذلك ضعف التمركز[٢٨] بما له من أهمية كبيرة في تنمية الوعي الطبقي لدى جماهير الشغيلة والعمال.

كان على هذا الانتاج الوطني الضعيف أن يقف في مواجهة تحديات حقيقية أهمها الرسوم والضرائب، ومنافسة البضائع الأجنبية المستفيدة إلى حد كبير من نظام الامتيازات العثماني[٢٩] وقد دعيت بهذا الاسم، في الامبراطورية العثمانية، وثائق معينة منحت للتجار الاوروبيين حقوقاً وامتيازات خاصة. وقد بدأ هذا النظام كنوع من التسهيلات يمنحها السلطان العثماني للتجار الأجانب، وهي تحتوي على ضمان ممتلكات هؤلاء التجار وتحديد الرسوم التي يدفعون. واستمر هذا النظام ساري المفعول حتى بداية القرن العشرين، مما سهل تغلغل الرأسمال الأجنبي في المنطقة. هذا، اضافة إلى تفوق التجار الاوروبيين، اقتصادياً وثقافياً، وتوفر الرساميل الضخمة لديهم، مع خبرة عالية في التنظيم ونقل البضائع. وقد ترك هذا الوضع، كما يقول لوتسكي، آثاراً عميقة على التطور السياسي والاقتصادي في المناطق العربية؛ إذ أنه «وضع التجار المحليين في موقع غير متكافىء في الحقوق مع التجار الاوروبيين، الذين كانوا يدفعون رسوماً أقل بكثير مما يدفع التجار المحليون»[٣٠]، كان التجار المحليون يدفعون بنسبة ٧ – ١٠٪ والأجانب بنسبة ٣٪. وبينما كان التجار الأجانب يدفعون الرسوم مرة واحدة، كان التجار المحليون يدفعونها مرات عدة وكلما مرت بضائعهم على دوائر الجمارك الداخلية المتعددة، أو كلما نقلت البضائع من اقطاعية لأخرى، مما أسهم في اعاقة «تطور الرأسمال الوطني وأضّر بتطور العلاقات الرأسمالية»[٣١] في عموم سوريا.